

المملكة المغربية



المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵎⴰⵔⵜ ⵜⴰⵏⵔⴰⵢⵜ | ⵙⴰⵎⴰⵔ ⵜⴰⵏⵔⴰⵢⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

تحليل وضعية سوق الشغل

الفصل الثاني 2026

المشاركة والشغل مقابل دخل والاستخدام
غير الكامل للقوى العاملة

الفهرس

01	• مقدمة
01	1. الولوج إلى سوق الشغل
04	2. الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة، مفهوم يتعدى البطالة بالمفهوم الضيق
06	3. مميزات الأشخاص العاطلين بالمفهوم الضيق
08	4. اندماج الشباب في سوق الشغل
09	5. مشاركة النساء وأشكال الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة
13	6. الشواهد والولوج إلى سوق الشغل
16	7. سوق الشغل على المستوى الجهوي
19	• خاتمة
20	• ملحق

مقدمة

دقة أكبر للمؤشرات على المستوى الترابي. غير أنه، ونظراً للتطورات المنهجية والمفاهيمية الهامة، تعد نتائج بحث القوى العاملة (EMO) نقطة انطلاق مرجعية جديدة، غير قابلة للمقارنة المباشرة مع السلاسل السابقة للبحث الوطني حول التشغيل (ENE).

وأخيراً، إن الإغناء الموضوعاتي المعتمد سيسمح بتعميق مجال تحليل سوق الشغل عبر تسليط الضوء على إشكاليات أساسية والتي تحظى باهتمام كبير من قبل مختلف المتدخلين في سوق الشغل، ولا سيما تحديات الولوج إلى سوق الشغل، والعلاقة بين التكوين وسوق الشغل، وجودة الشغل وهشاشة القوى العاملة.

وتبعاً للمذكرة الإخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثاني سنة 2026، تقدم هذه المذكرة قراءة معمقة لنتائج البحث حول القوى العاملة، متمحورة حول ثلاثة أسئلة: ما هو مستوى المشاركة في سوق الشغل والولوج إلى الشغل؟ وما هو حجم الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة بشكل يتعدى البطالة بالمفهوم الضيق؟ وما هي الفئات والمجالات الترايبية المعنية بشكل أكبر؟

يشكل المرور من البحث الوطني حول التشغيل (ENE) إلى البحث الجديد حول القوى العاملة (EMO)، الذي تم اعتماده في إطار تعزيز جهاز رصد سوق الشغل التابع للمندوبية السامية للتخطيط (HCP)، تحولاً عميقاً في قراءة وتحليل سوق الشغل. فعلى المستوى المفاهيمي، أدى اعتماد المعايير الحديثة لمنظمة العمل الدولية إلى تعريف الشغل مقابل للدخل (أجر أو ربح)، واعتماد البطالة بالمفهوم الضيق، مع الانتقال إلى قياس متعدد الأبعاد للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة. وتكمن القيمة المضافة الكبرى لهذا التحول في قدرته على الكشف عن مواطن الهشاشة في سوق الشغل، من خلال إدماج الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل والقوى العاملة المحتملة، وهكذا يمكن لهذا الجهاز تقديم حصيلة شاملة للاحتياجات العمل التي لم يتم تلبيتها، متيحاً إطاراً توجيهياً دقيقاً لرصد كافة الضغوط الممارسة على سوق الشغل.

ويعتمد تعزيز هذا الجهاز أيضاً على مراجعة منهجية واسعة النطاق (توسيع حجم العينة إلى 135,000 أسرة، واعتماد قاعدة معاينة جديدة مستمدة من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وتتبع طويل الأمد جزئي للأسر)، مما يضمن

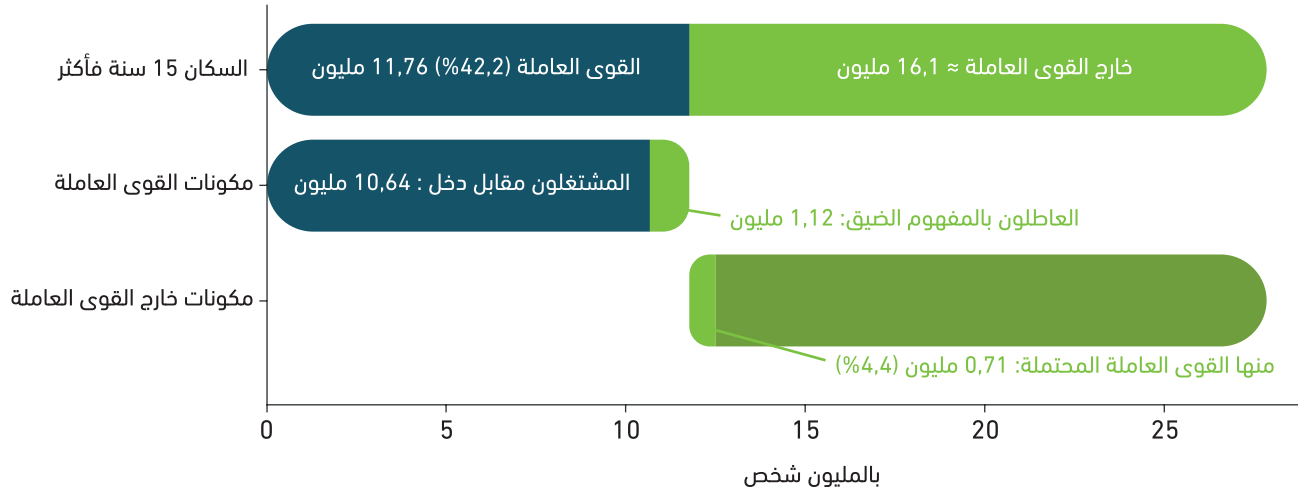
1. الولوج إلى سوق الشغل

مقابل دخل وليسوا عاطلين بالمفهوم الضيق)، أي ما يعادل 57.8% من السكان في سن العمل. ومن بين هذه الفئة، تبلغ القوى العاملة المحتملة 711,000 شخص، أي 4.4% من مجموع الأشخاص خارج القوى العاملة. وهكذا، يبقى 15.4 مليون شخص (أي 55.3% من السكان في سن العمل) بعيدين عن سوق الشغل لأسباب مختلفة، ولا سيما متابعة الدراسة، القيام بالأشغال المنزلية أو أسباب أخرى.

خلال الفصل الثاني من سنة 2026، بلغ عدد السكان البالغين سن العمل (15 سنة فأكثر) 27.9 مليون شخص. وتمثل القوى العاملة 42.2% من هذه الساكنة، أي ما يعادل 11.76 مليون شخص، يتوزعون بين 10.64 مليون شخص في وضعية شغل مقابل دخل و1.12 مليون عاطل بالمفهوم الضيق. في المقابل، يوجد حوالي 16.1 مليون شخص من البالغين 15 سنة فما فوق خارج القوى العاملة (لا يشتغلون

المبيان 1

توزيع السكان البالغين 15 سنة فما فوق حسب العلاقة بسوق الشغل



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة في سوق الشغل تتفاوت بشكل كبير حسب الجنس والسن والشهادة. فمعدل المشاركة في القوى العاملة، الذي يبلغ 42.2% على الصعيد الوطني، يخفي تباينات بين هذه الفئات السكانية:

- حسب الجنس: تسجيل فارق جد ملحوظ بين الرجال والنساء، إذ بلغ هذا المعدل 66.5% لدى الرجال مقابل 18.1% فقط لدى النساء.

- حسب السن: سجلت فئتا السن 25-34 سنة و44-35 سنة أعلى معدلات المشاركة في القوى العاملة، بنسبة 56.8% و57.7% على التوالي، تليهما فئة السن 45 سنة فما فوق (38.7%)، في حين يسجل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة أدنى معدل (22.9%).

- حسب الشهادة: يعزز مستوى الشهادة ولوج سوق الشغل بشكل واضح، حيث يفوق معدل المشاركة لدى حاملي الشهادات العليا (69.4%) بكثير باقي فئات حاملي الشهادات: 46.3% لدى حاملي الشهادات المتوسطة و39.2% لدى حاملي الشهادات الأساسية. في حين، يبلغ معدل المشاركة لدى الأشخاص الذين لا يتوفرون على أية شهادة 38.1%.

على مستوى الولوج إلى الشغل مقابل دخل، يستقر معدل الشغل مقابل دخل بمستوى معتدل (38.2% من بين السكان في سن العمل (15 سنة فما فوق)). يعكس بذلك محدودية الولوج إلى الشغل مقابل دخل الذي يقتصر فقط على حوالي 10.64 مليون شخص. ويعزى هذا المستوى المحدود من تعبئة القوى العاملة المتاحة إلى حد كبير إلى الانسحاب الملحوظ للنساء من سوق الشغل والاندماج الضعيف للشباب، حيث يبلغ معدل الشغل مقابل دخل لدى النساء 15.4% فقط (مقابل 61.1% للرجال)، بينما يبلغ معدل الشغل مقابل دخل لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة 16.6%.

الجدول 1

معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل الشغل مقابل دخل

الفئة	معدل المشاركة في القوى العاملة	معدل الشغل مقابل دخل
المجموع	42.2	38.2
وسط الإقامة		
حضري	41.2	36.3
قروي	44.0	41.6
الجنس		
ذكور	66.5	61.1
إناث	18.1	15.4
السن		
15-24 سنة	22.9	16.6
25-34 سنة	56.8	48.6
35-44 سنة	57.7	54.4
45 سنة فأكثر	38.7	37.3
الشهادة		
بدون شهادة	38.1	36.7
شهادة أساسية	39.2	34.7
شهادة متوسطة	46.3	38.9
شهادة عليا	69.4	57.8

الوحدة: %

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

2. مفهوم يتجاوز البطالة بالمفهوم الضيق الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة،

المساهمات الخاصة لكل من البطالة بالمفهوم الضيق والشغل الناقص المرتبط بمدة العمل والقوى العاملة المحتملة ضمن الاستخدام غير الكامل الإجمالي للقوى العاملة.

خلال الفصل الثاني من سنة 2026، يهتم الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة بأشكاله الثلاثة ما يقارب 2.36 مليون شخص. وتمثل البطالة بالمفهوم الضيق النسبة الأكبر من الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة، من دون أن تمثله بأكمله، حيث أن أكثر من نصف الأشخاص المعنيين يندرجون ضمن أشكال أخرى من الاستخدام غير كامل. فإلى جانب 1.12 مليون عاطل بالمفهوم الضيق (أي ما يعادل 48٪ من مجموع الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة)، يعبر نحو 1.24 مليون شخص عن حاجة للعمل لم يتم تلبيتها تتخذ شكلا آخر من أشكال الاستخدام غير الكامل: 711 ألف شخص ضمن القوى العاملة المحتملة، و527 ألف شخص في وضعية الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل.

الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة: قراءة شاملة للاختلالات سوق الشغل

إن البطالة بالمفهوم الضيق لا تعكس سوى وضعية خاصة من وضعيات الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة: وضعية الأشخاص غير المشتغلين الذين يبحثون عن شغل ومستعدين للعمل. غير أن جزءا مهما من صعوبات الإدماج في سوق العمل يتخذ أشكالا أخرى: أشخاص يرغبون في العمل دون أن تتوفر فيهم أحد هذين الشرطين، أو أشخاص مشتغلون مقابل دخل الذين يبحثون عن ساعات عمل إضافية، ومستعدين لذلك، والذين اشتغلوا خلال أسبوع المرجع أقل من 48 ساعة. وهكذا، فإن تحليلا شاملا للاختلالات سوق الشغل يشمل الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل، والبطالة بالمفهوم الضيق، والقوى العاملة المحتملة.

إن تحديد أبرز التحديات الكامنة وراء هذه الاختلالات، يستدعي القيام بتحليل مكونات الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة. ويتيح مثل هذا التقسيم إبراز

المبيان 2

تركيبية الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة

الأشخاص في حالة الاستخدام غير الكامل 2,36 مليون



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

وبالإضافة لهذه النواة المركزية، يتيح التحليل التفصيلي للمكونات الأخرى للاستخدام غير الكامل الإحاطة بالأشكال الخاصة لهشاشة الشغل والاحتياطي العمل.

فمن جهة، يبلغ المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والشغل الناقص المرتبط بمدة العمل 14.0%. فمن خلال الجمع بين الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل والبطالة بالمفهوم الضيق، يسלט هذا المؤشر الضوء على الفئة من القوى العاملة المستعدة لزيادة حجم ساعات عملها، حيث يجمع في الآن ذاته بين الأشخاص الذين يعانون من حرمان تام من الشغل مقابل دخل وأولئك الذين يزاولون شغلا مقابل دخل لكن مدة عملهم تظل دون مستوى تطلعاتهم.

ومن جهة أخرى، يبلغ المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والقوى العاملة المحتملة 14.7% ضمن القوى العاملة الموسعة. ويسمح هذا المؤشر بتقييم بشكل أوسع لرصيد القوى العمل غير المعبأة، مسلطا الضوء على فئة الأشخاص الذين لديهم ارتباط بسوق الشغل، رغم عدم مزاولتهم لأي شغل مقابل دخل.

وتشكل القوى العاملة المحتملة، الاحتياطي الكامن من القوى العاملة، قرابة ثلث (30%) الاستخدام غير الكامل الإجمالي. وتضم هذه الفئة الأشخاص المصنفون خارج القوى العاملة (لا يشتغلون مقابل دخل وليسوا في وضعية بطالة بالمفهوم الضيق) ولكن لديهم ارتباط معين بسوق الشغل، إما من خلال البحث عن شغل مقابل دخل أو من خلال الاستعداد للعمل، دون أن يستوفوا في الوقت نفسه هذين الشرطين الأساسيين للبطالة بالمفهوم الضيق.

أما الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل، فيمثل 22% من الاستخدام غير الكامل الإجمالي، وهو ما يعكس حجم النقص في مدة العمل لدى بعض الأشخاص المشتغلين مقابل دخل.

ومن جهة أخرى، إن اعتماد مقارنة متعددة الأبعاد لقياس الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة، تقوم على تكامل بين أربعة مؤشرات، يتيح قراءة متباينة لاحتياجات الشغل التي لم يتم تلبيتها.

خلال الفصل الثاني من سنة 2026، المعدل المركب الاستخدام غير الكامل، الذي يجمع كافة الأبعاد من خلال قياس المساهمة التراكمية لكل من البطالة بالمفهوم الضيق والشغل الناقص المرتبط بمدة العمل والقوى العاملة المحتملة ضمن القوى العاملة الموسعة¹، بلغ 18.9%. ويوفر هذا المؤشر القياس الأكثر شمولاً للضغط الممارس على سوق الشغل، حيث يبين أن الضغط الكلي على سوق الشغل يعادل تقريبا ضعفي الضغط الذي يقيمه معدل البطالة بالمفهوم الضيق لوحده، المحسوب على أساس القوى العاملة. ولا يعتبر هذا المؤشر المركب بديلا عن هذا الأخير، بل يكمل نطاقه من خلال تغطية أشكال تجاوزه من احتياجات العمل التي لم يتم تلبيتها.

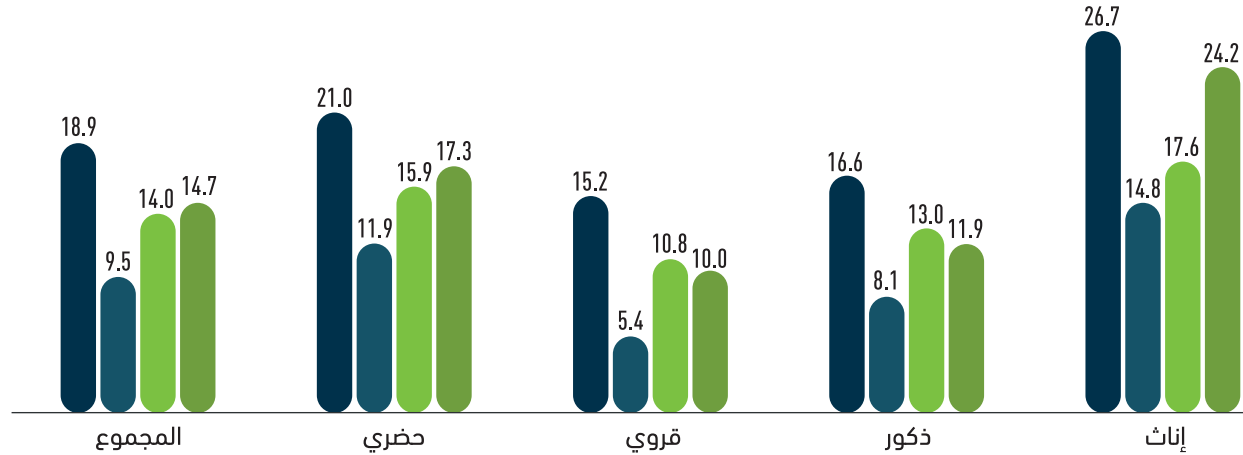
أما معدل البطالة بالمفهوم الضيق، الذي يقيس الغياب التام للشغل مقابل دخل عند الأشخاص المستعدين للعمل ويبحثون عن شغل مقابل دخل، فقد بلغ 9.5% خلال نفس الفترة، مبرزا الفئة التي تواجه بشكل مباشر الحاجة المستعجلة للإدماج.



¹ القوى العاملة الموسعة = القوى العاملة المحتملة + القوى العاملة

المبيان 3

مؤشرات الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة حسب وسط الإقامة والجنس (%)



المعدل المركب للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة

معدل البطالة بالمفهوم الضيق

المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والشغل الناقص المرتبط بمدة العمل

المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والقوى العاملة المحتملة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

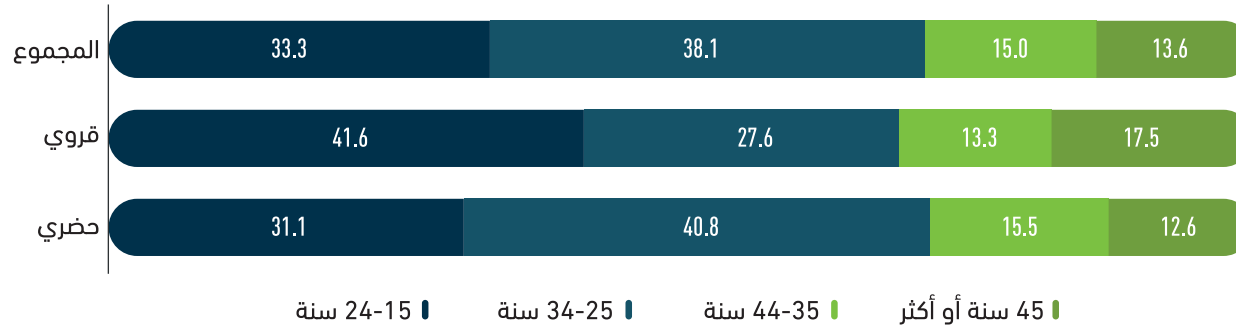
3. خصائص الأشخاص عاطلين بالمفهوم الضيق

كما أن البطالة بالمفهوم الضيق هي أولا بطالة شباب: سبعة عاطلين بالمفهوم الضيق من كل عشرة (71.4%) يتراوح سنهم بين 15 و34 سنة. ويشكل الأشخاص البالغون 25-34 سنة أكبر نسبة (38.1%)، متبوعين بالفئة 15-24 سنة (33.3%). وتختلف هذه البنية حسب وسط الإقامة، حيث تهيمن فئة البالغين 25-34 سنة بالوسط الحضري (40.8%)، في حين، تشكل فئة البالغين 15-24 سنة الفئة المهمة بالوسط القروي (41.6%).

خلال الفصل الثاني من سنة 2026، من بين 1.12 مليون عاطل بالمفهوم الضيق، يقيم 79.3% منهم بالوسط الحضري. وتشكل النساء ثلث هذه الفئة، مع تفاوت ملحوظ حسب وسط الإقامة: نسبة النساء تبلغ 36.2% بالوسط الحضري مقابل 22.2% بالوسط القروي. ومن جهة أخرى، ويمثل الحاصلين على شهادات متوسطة والعليا 46.7% بين العاطلين بالمفهوم الضيق، ويشكل الحاصلون على شهادة عليا لوحدهم ربع (25.3%) المجموع.

المبيان 4

بنية السكان العاطلين بالمفهوم الضيق حسب السن ووسط الإقامة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

ومن جهة أخرى، يعد إنهاء الدراسة أو التوقف عنها أهم سبب للتعرض للبطالة بالمفهوم الضيق (32.3% من العاطلين بالمفهوم الضيق)، يليه فقدان الشغل نتيجة الفصل أو توقف نشاط المؤسسة (28.3%)، ثم توقف نشاط مستقل أو موسمي أو مغادرة شغل لعدم كفاية مدخوله (24.9%). في حين، يتصدر هذا السبب الأخير أسباب البطالة بالمفهوم الضيق بالوسط القروي (31.5%).

بالإضافة لذلك، فإن أربعة عاطلين بالمفهوم الضيق من كل عشرة (40.9%) لم يسبق لهم أن اشتغلوا، أي حوالي 459,000 شخص. كما أن 57.2% من العاطلين بالمفهوم الضيق يبحثون عن شغل منذ سنة أو أكثر، أي حوالي 642,000 شخص، وترتفع هذه النسبة إلى 59.6% بالوسط الحصري مقابل 48.2% بالوسط القروي.



الجدول 2

خصائص السكان العاطلين بالمفهوم الضيق حسب وسط الإقامة

المؤشر	حضري	قروي	المجموع
العاطلون بالمفهوم الضيق (بالآلاف)	889	232	1121
نسبة النساء (%)	36.2	22.2	33.3
نسبة الفئة 15-34 سنة (%)	71.9	69.2	71.4
نسبة حاملي الشهادات المتوسطة والعليا (%)	51.0	30.1	46.7
منهم حاملو الشهادات العليا (%)	27.5	16.7	25.3
نسبة الباحثين عن شغل بعد إنهاء الدراسة (%)	33.3	28.7	32.3
نسبة من فقدوا شغلهم (%)	29.5	23.8	28.3
نسبة من لم يسبق لهم العمل (%)	41.7	38.1	40.9
نسبة العاطلين منذ 12 شهرا فأكثر (%)	59.6	48.2	57.2

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

4. اندماج الشباب في سوق الشغل

يُبرز تحليل وضعية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة القيمة المضافة للقراءة التحليلية الجديدة لنتائج بحث القوى العاملة. أن الصعوبات التي يواجهها الشباب في سوق الشغل لا تقتصر على البطالة بالمفهوم الضيق فصحب، بل تعكس تراكم الهشاشة التي تجمع بين ضعف المشاركة في القوى العاملة، وولوج محدود للشغل مقابل دخل، واستخدام غير كامل بارز يجمع مختلف أشكال الحاجة إلى العمل التي لم يتم تلبيتها.

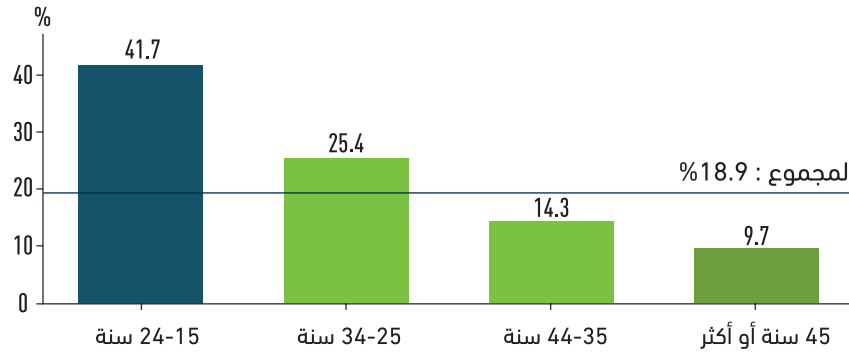
يسجل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة أدنى معدل مشاركة (22.9%)، أي أقل بمرتين ونصف من نظيره المسجل لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و34 سنة (56.8%) وما بين 35 إلى 44 سنة (57.7%)، وأقل بكثير من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 45 سنة وأكثر (38.7%). ويتسع هذا الفارق على مستوى الشغل مقابل دخل؛ إذ يبلغ معدل الشغل مقابل دخل لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة 16.6%، أي حوالي ثلث معدل الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 25 و34 سنة (48.6%) والمتراوحة أعمارهم ما بين 35 إلى 44 سنة (54.4%).

أعمارهم 45 سنة وأكثر (3.4%)، فإن بحث القوى العاملة يكشف عن أهمية الاحتياجات الأخرى التي لم يتم تلبيتها: فمن خلال إدماج البطالة بالمفهوم الضيق بالشغل الناقص المرتبط بمدة العمل، يرتفع المعدل المركب لدى الشباب إلى 32% (مقابل 19.7% لدى البالغين ما بين 25 و34 سنة و6.9% لدى البالغين 45 سنة فأكثر)، في حين يبلغ المعدل المركب الذي يدمج القوى العاملة المحتملة 37.6% لدى هذه فئة السن (مقابل 20.5% لدى البالغين ما بين 25-34 سنة و6.3% لدى البالغين 45 سنة فأكثر).

وبالإضافة لذلك، بمعدل مركب للاستخدام غير الكامل يبلغ 41.7%، يسجل الشباب مستوى أعلى بـ 1.6 مرة من المستوى المسجل لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و34 سنة (25.4%) وبأكثر من أربع مرات من المعدل المسجل لدى الأشخاص البالغة أعمارهم 45 سنة وأكثر (9.7%). وإذا كانت هذه الوضعية تعزى أساساً إلى معدل البطالة بالمفهوم الضيق المرتفع لدى الشباب (27.2%)، أي ما يقارب ضعف المعدل المسجل لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و34 سنة (14.5%) وثمانية أضعاف المعدل المسجل لدى الأشخاص البالغة

المبيان 5

المعدل المركب للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة حسب السن (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

5. مشاركة النساء في القوى العاملة وأشكال الاستخدام غير الكامل

بشكل ملحوظ، لا سيما في بعض أشكاله، فبينما لا تتجاوز نسبة النساء في القوى العاملة 21.5%، فإنهن يمثلن ثلث (33.3%) العاطلين بالمفهوم الضيق، وترتفع نسبتهن إلى 44.4% ضمن القوى العاملة المحتملة. في حين أن الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل يهمهن بدرجة أقل (13.7%)، وذلك بسبب ضعف ولوجهن لشغل مقابل دخل. إجمالاً، فإن ما يقارب شخص من كل ثلاثة (32.3%) في حالة الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة هو امرأة.

يكن التحدي الرئيسي أمام الإدماج الاقتصادي للنساء في مرحلة ما قبل الولوج إلى سوق الشغل، إذ يمثل في ضعف معدل مشاركتهن في القوى العاملة (18.1% مقابل 66.5% لدى الرجال). وهكذا، وعلى الرغم من أن النساء يشكلن ما يزيد بقليل عن نصف السكان في سن العمل، غير إن مساهمتهن في القوى العاملة تبقى غير كافية. وفي المقابل، يبرز حجم مساهمتهن في الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة

الجدول 3

فئات السكان حسب الجنس، الفصل الثاني 2026 (بالآلاف)

المكون	إناث	ذكور	حصة النساء (%)
العاطلون بالمفهوم الضيق	374	747	33.3
الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل	72	455	13.7
القوى العاملة المحتملة	316	395	44.4
الاستخدام غير الكامل	762	1597	32.3
القوى العاملة	2534	9230	21.5

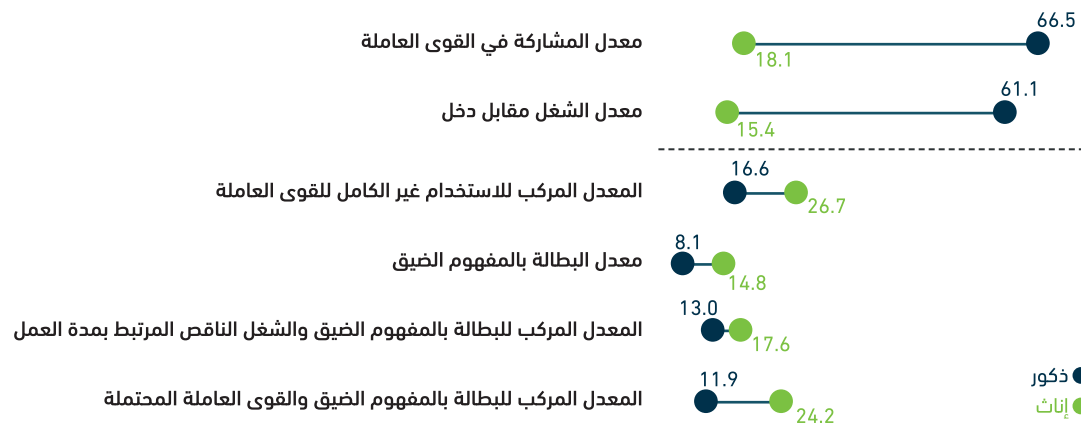
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

المؤشرات الموسعة للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة؛ حيث ينتقل من 6.7 نقطة في حالة البطالة بالمفهوم الضيق إلى 12.3 نقطة في حالة المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والقوى العاملة المحتملة. وفي الأخير، يبلغ الفارق بين النساء والرجال المتعلق بالمعدل المركب للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة أكثر من 10.1 نقطة.

ومن جهة أخرى، فإن التفاوتات بين النساء والرجال واضحة داخل سوق الشغل. فمعدل الشغل مقابل دخل لدى النساء (15.4%) لا يمثل سوى ربع المعدل المسجل لدى الرجال (61.1%). بالإضافة إلى ذلك، عند ولوج النساء إلى سوق الشغل، فإنهن يكن أكثر عرضة للبطالة بالمفهوم الضيق، حيث يسجلن معدلا يبلغ 14.8% مقابل 8.1% لدى الرجال. ويتسع هذا الفارق أكثر عند مقارنة بعض

المبيان 6

الفوارق بين النساء والرجال في المؤشرات الرئيسية، الفصل الثاني 2026 (%)



الوحدة: %

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

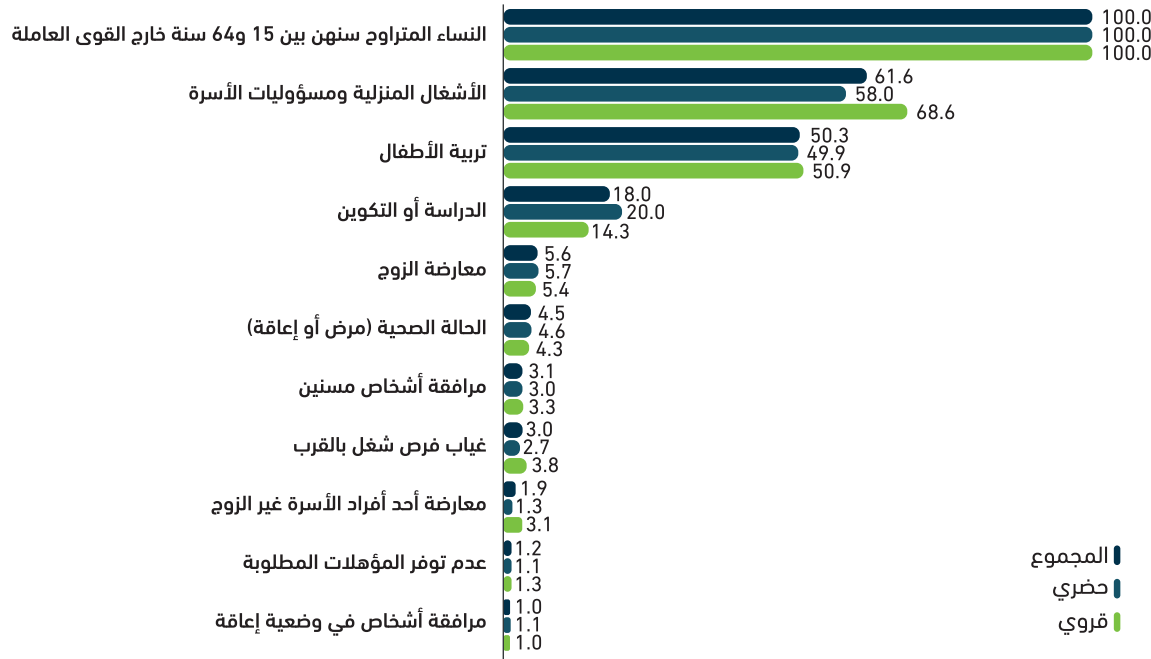
• عوائق التولوج إلى سوق الشغل

توجد نحو 9.7 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و64 سنة خارج القوى العاملة، منهن 6.3 مليون بالوسط الحضري و3.4 مليون بالوسط القروي. وفيما يتعلق بأسباب عدم مشاركتهن في القوى العاملة، تجدر الإشارة إلى أن النساء المستجوبات يمكنهن التصريح بوجود عدة معيقات في الوقت نفسه؛ وبالتالي، فإن النسب المئوية التالية غير حصرية.

وفي هذا الإطار، تأتي الأعمال المنزلية والمسؤوليات الأسرية في مقدمة الأسباب التي تذكرها النساء (61.6٪، أي ما يعادل 6 ملايين امرأة)، تليها مسؤوليات تربية الأطفال (50.3٪، أي ما يعادل 4.9 ملايين امرأة). ويضاف إليهما مرافقة الأشخاص المسنين (3.1٪) ومرافقة الأشخاص في وضعية إعاقة (1٪).

➤ المبيان 7

أهم عشرة أسباب لعدم المشاركة التي ذكرتها النساء اللواتي يتراوح سنهن بين 15 و64 سنة واللواتي هن خارج القوى العاملة، حسب وسط الإقامة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

أما الدراسة أو التكوين، التي تصرح بها 18٪ من النساء (1.7 مليون)، فتتعلق بوضعية تأخير دخول سوق الشغل، وهي أكثر حدة بالوسط الحضري (20٪) منها بالوسط القروي (14.3٪).

يوضح المبيان 7 الأسباب الرئيسية التي صرحت بها النساء المعنيات لتفسير عدم مشاركتهن في القوى العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب الأخرى التي شملها البحث، والمتعلقة أساساً بالأمن وبيئة العمل والتمييز، لم يقدمها كمبرر إلا بنسب ضئيلة من المستجوبات.

بالإضافة إلى ذلك، تحتل معارضة الزوج المرتبة الرابعة من حيث أسباب عدم المشاركة، حيث تهم 5.6% من النساء، تليها الحالة الصحية (4.5%). أما معارضة الأب أو أحد أفراد الأسرة فتهم 1.9% من النساء.

الجدول 4

أسباب عدم مشاركة النساء البالغات 15-64 سنة خارج القوى العاملة

المجموع	قروي	حضري	مجموعة الأسباب
73,2	77,1	71,2	المسؤوليات الأسرية
61,6	68,6	58,0	منها الأشغال المنزلية
50,3	50,9	49,9	منها تربية الأطفال
3,1	3,3	3,0	منها مرافقة أشخاص مسنين
1,0	1,0	1,1	منها مرافقة أشخاص في وضعية إعاقة
0,2 ^{ms}	ps	ps	منها التخوف من عدم القدرة على التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية
7,6	8,6	7,0	أسباب اجتماعية
5,6	5,4	5,7	منها معارضة الزوج
1,9	3,1	1,3	منها معارضة أحد أفراد الأسرة غير الزوج
0,2 ^{ms}	0,3 ^{ms}	0,1 ^{ms}	منها نظرة المجتمع السلبية إلى المرأة المشتغلة
0,4	0,6 ^{ms}	0,2 ^{ms}	الأمن والتنقل
0,2	0,4 ^{ms}	0,1 ^{ms}	منها مخاوف تتعلق بالسلامة الشخصية خارج المنزل
0,2 ^{ms}	0,3 ^{ms}	0,1 ^{ms}	منها عدم توفر وسائل نقل ملائمة بأسعار معقولة
0,4	0,4 ^{ms}	0,4 ^{ms}	بيئة العمل والتمييز
0,2 ^{ms}	ps	ps	منها تجربة مهنية سابقة غير مُرضية
0,2 ^{ms}	ps	ps	منها غياب بيئة عمل تراعي خصوصيات المرأة
ps	ps	ps	منها التمييز ضد المرأة في العمل
3,9	4,3	3,6	سوق الشغل والمؤهلات
3,0	3,8	2,7	منها محدودية فرص الشغل أو انعدامها في المحيط القريب
1,2	1,3 ^{ms}	1,1 ^{ms}	منها عدم التوفر على المؤهلات المطلوبة من طرف المشغلين
0,3	ps	ps	منها انخفاض الأجور المعروضة عن التطلعات أو التكاليف
23,0	18,9	25,2	أسباب شخصية
18,0	14,3	20,0	منها متابعة الدراسة أو التكوين
4,5	4,3	4,6	منها الحالة الصحية (المرض أو العجز)
0,5	0,3 ^{ms}	0,6 ^{ms}	منها فقدان الأمل في العثور على شغل

ps: نتيجة ذات دلالة غير كافية لاستخدامها

ms: نتيجة ذات دلالة متوسطة، يتم استخدامها بحذر

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

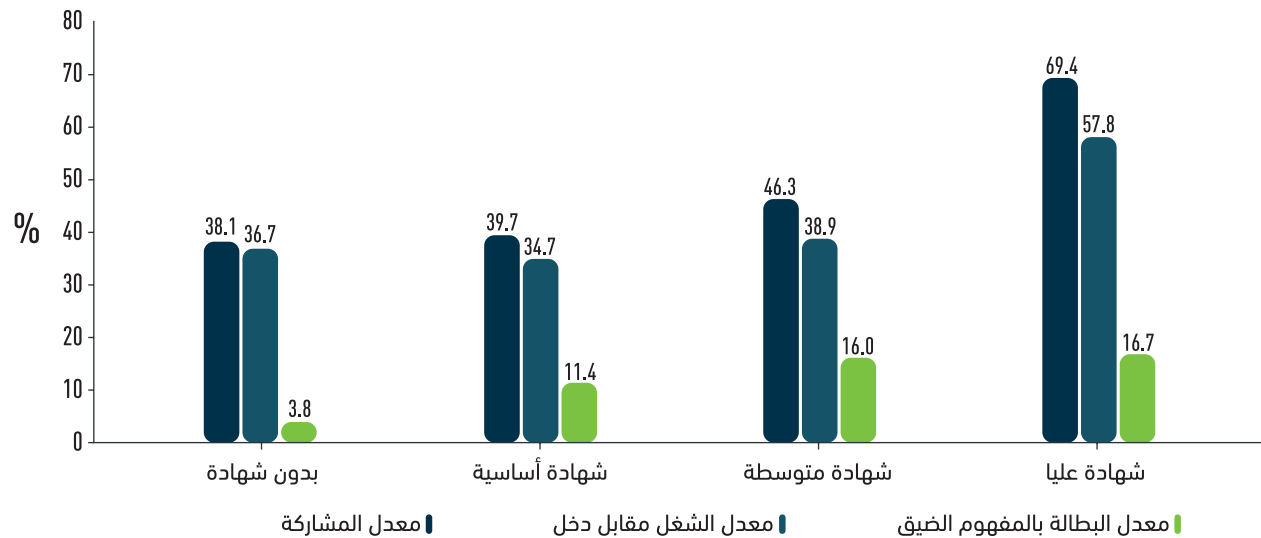
6. الشهادة والولوج إلى سوق الشغل

ارتفاع معدل البطالة بالمفهوم الضيق لدى حاملي الشهادات العليا (16.7%) معضلة خاصة بالولوج الأول لسوق الشغل وبملاءمة المؤهلات، وليس بتراجع أهمية هذه الأخيرة في سوق الشغل.

تظل المؤهلات عموماً رافعة أساسية للولوج للشغل. كما يتضح من خلال معدل المشاركة في القوى العاملة (69.4%) ومعدل الشغل مقابل دخل (57.8%) المرتفعين بشكل خاص بين حاملي الشهادات العليا، غير أنها لا تحمي من عوائق الانتقال من النظام التعليمي إلى أول شغل مقابل دخل. ويعكس

المبيان 8

معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل الشغل مقابل دخل ومعدل البطالة بالمفهوم الضيق حسب مستوى الشهادة (%)



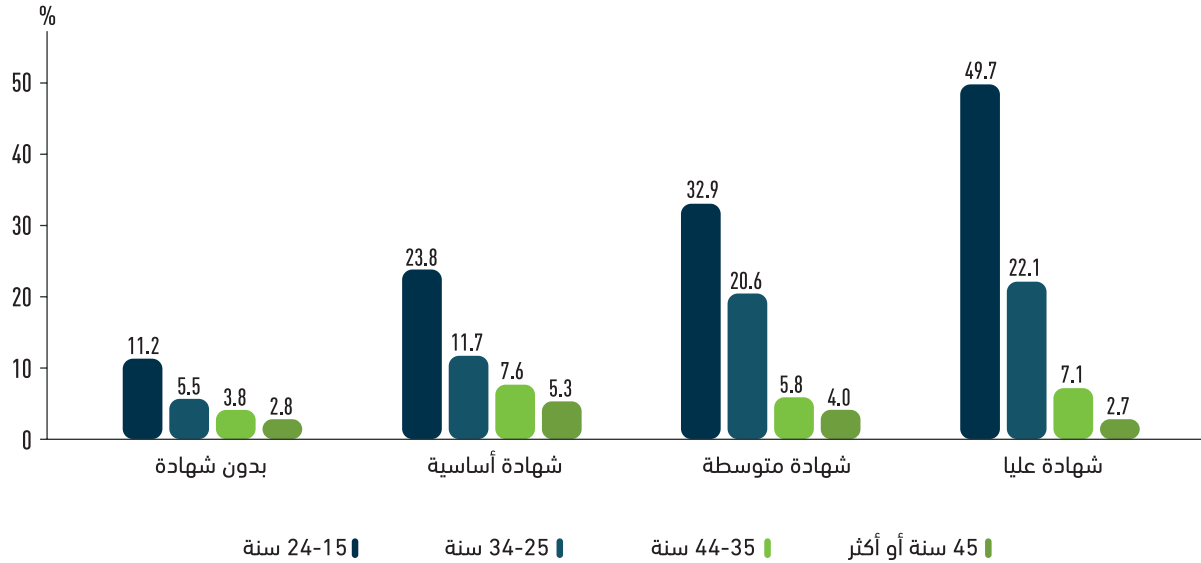
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

فئة السن ما بين 25 و34 سنة (5.5% لدى الأشخاص بدون شهادة مقابل 22.1% لدى حاملي الشهادات العليا)، لكنه يتقلص بشكل ملحوظ بين فئة السن ما بين 35 و44 سنة (3.8% مقابل 7.1%). وبالأخير، يسجل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 45 سنة فأكثر أدنى معدلات البطالة بالمفهوم الضيق، كيف ما كان مستوى شهاداتهم، ويسجل أدنى مستوى لدى حاملي الشهادات العليا (2.7%).

إن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة والحاصلين على شهادات هم الأكثر عرضة للبطالة بالمفهوم الضيق، وهي ظاهرة تتفاقم كلما ارتفع مستوى الشهادة. حيث إن ما يقارب نصف (49.7%) القوى العاملة الشابة الحاصلة على شهادة عليا هم عاطلون بالمفهوم الضيق، مقابل 11.2% فقط لدى الشباب بدون شهادة. ويبلغ هذا المعدل 32.9% لدى الشباب الحاصلين على شهادات متوسطة و23.8% بالنسبة للشهادات الأساسية. يبقى هذا الفارق واضحا بين

المبيان 9

معدل البطالة بالمفهوم الضيق حسب مستوى الشهادة والسن، الفصل الثاني 2026 (%)



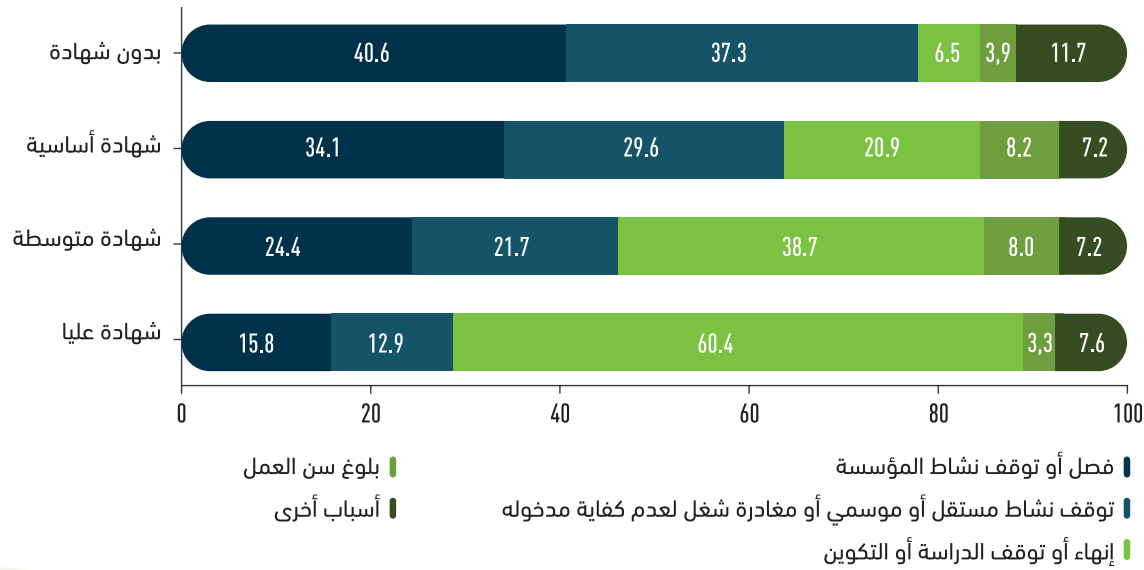
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

• فئتان مختلفتان من البطالة بالمفهوم الضيق حسب الشهادة

فيما يخص دوافع البحث عن شغل، فإن إنهاء أو التوقف عن الدراسة هو سبب البحث عن شغل لدى 60.4% من العاطلين بالمفهوم الضيق حاملي الشهادات العليا، مقابل 6.5% فقط لدى العاطلين بالمفهوم الضيق بدون شهادة. في حين يبحث العاطلون بالمفهوم الضيق بدون شهادة عن شغل أساسا عقب الفصل أو توقف نشاط المؤسسة المشغلة (40.6%) وتوقف نشاط مستقل أو موسمي (37.3%).

المبيان 10

بنية السكان العاطلين بالمفهوم الضيق حسب سبب البحث عن شغل والشهادة، الفصل الثاني 2026 (%)



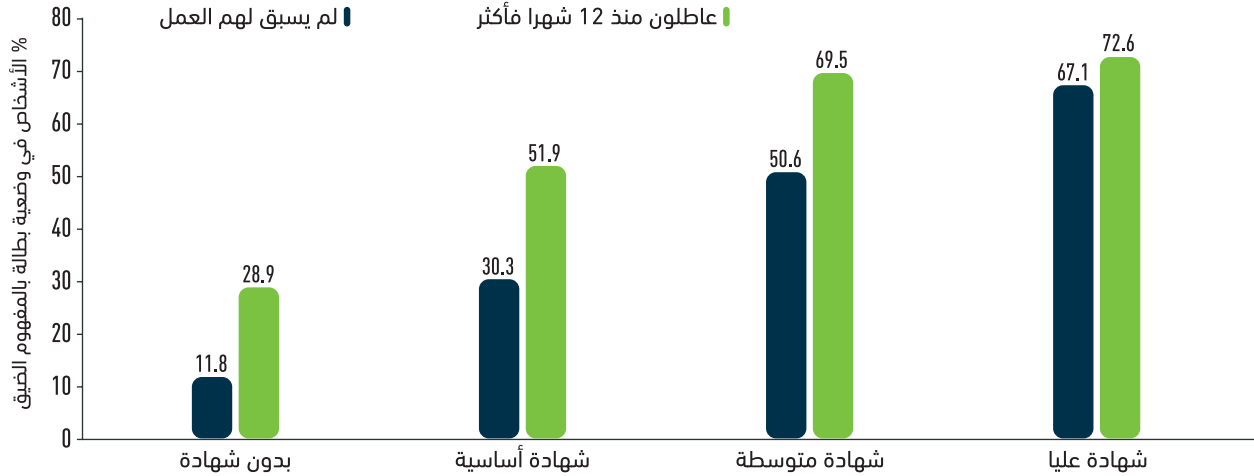
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

(88.2%). إضافة إلى ذلك، تهم البطالة بالمفهوم الضيق طويلة الأمد (سنة واحدة أو أكثر) 72.6% من العاطلين بالمفهوم الضيق حاملي الشهادات العليا و69.5% من العاطلين بالمفهوم الضيق حاملي الشهادات المتوسطة مقابل 28.9% من العاطلين بالمفهوم الضيق بدون شهادة.

من ناحية أخرى، تتميز البطالة بالمفهوم الضيق لدى حاملي الشهادات بصعوبة الولوج الأول وبكونها طويلة الأمد. حيث أن ثلثي (67.1%) العاطلين بالمفهوم الضيق حاملي الشهادات العليا ونصف (50.6%) العاطلين بالمفهوم الضيق حاملي الشهادات المتوسطة لم يسبق لهم أن اشتغلوا. في المقابل، فإن أغلبية العاطلين بالمفهوم الضيق بدون شهادة سبق لهم أن اشتغلوا مقابل دخل

المبيان 11

الولوج الأول والبطالة طويلة الأمد حسب الشهادة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

7. سوق الشغل على المستوى الجهوي

• تركز القوى العاملة والاستخدام غير الكامل

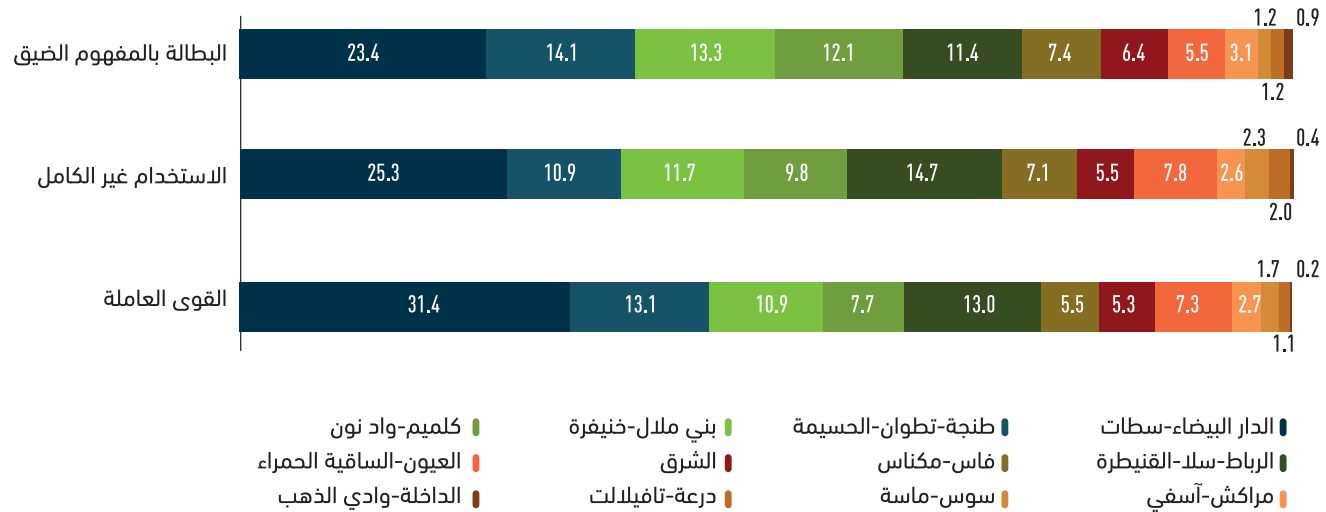
تضم ثلاث جهات أكثر من نصف القوى العاملة على المستوى الوطني: الدار البيضاء-سطات (23.4%)، والرباط-سلا-القنيطرة (14.1%)، ومراكش-آسفي (13.3%). وإضافة جهتي طنجة-تطوان-الحسيمة (12.1%) وفاس-مكناس (11.4%)، تضم هذه الجهات الخمس قرابة ثلاثة أرباع القوى العاملة (74.3%). وفي المقابل، تمثل جهات الجنوب الثلاث مجتمعة أقل من 3.3% من القوى العاملة على المستوى الوطني.

من جهة أخرى، تكشف المقارنة بين الجهات حسب نسبة مساهمتها في الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة عن فوارق مهمة. فجهة الدار البيضاء-سطات تضم حوالى

عاطل بالمفهوم الضيق من كل ثلاثة (31.4%)، في حين تضم جهة فاس-مكناس 13% منهم، وهي نسب تفوق نسب مساهمة كل منهما في القوى العاملة. كما تسجل هاتين الجهتين أعلى نسب مساهمة في الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة على المستوى الوطني؛ 25.3% و14.7% على التوالي. بالمقابل، فإن نسبة مساهمة كل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة سوس-ماسة في البطالة بالمفهوم الضيق تبقى أدنى من نسب مساهمتها في القوى العاملة. حيث تمثلان على التوالي 7.7% و5.5% ضمن البطالة بالمفهوم الضيق مقابل على التوالي 12.1% و7.4% ضمن القوى العاملة.

المبيان 12

نسبة مساهمة الجهات في القوى العاملة وفي الاستخدام غير الكامل وفي البطالة بالمفهوم الضيق (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

• التفاوتات بين الجهات

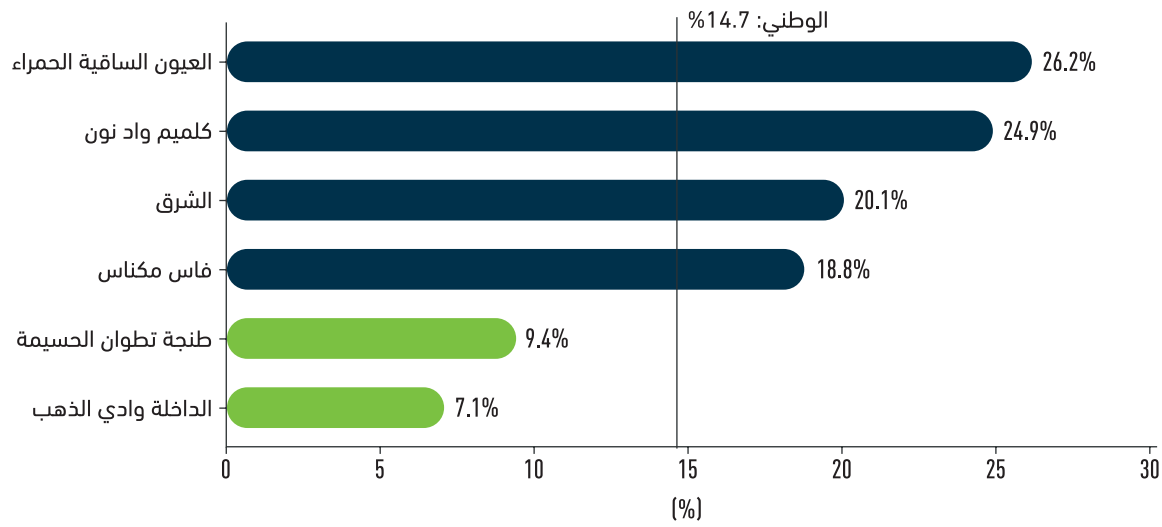
بطالة بالمفهوم الضيق عند مستوى منخفض (6.1%)، في حين عرفت جهة الدار البيضاء- سطات ضغطا مهما، حيث بلغ معدل البطالة بالمفهوم الضيق 12.8% ومعدل المركب للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة 20.7%.

كما أن تحليل المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والقوى العاملة المحتملة يكشف عن تفاوتات جهوية مهمة، فأربع جهات تتجاوز المعدل الوطني (14.7%)، وهي: جهة العيون-الساقية الحمراء (26.2%)، وجهة كلميم-واد نون (24.9%)، وجهة الشرق (20.1%)، وجهة فاس-مكناس (18.8%)، كما تتجاوز كذلك جهة الدار البيضاء-سطات المعدل الوطني، لكن بشكل أقل حدة (16.7%). وفي المقابل، تسجل جهات الداخلية-وادي الذهب وطنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة أدنى المعدلات.

يبرز تحليل المؤشرات الجهوية لسوق الشغل عن تباينات كبيرة مقارنة بالمؤشرات على المستوى الوطني (42.2% معدل المشاركة، و18.9% معدل الاستخدام غير الكامل، و9.5% معدل البطالة بالمفهوم الضيق). فمن جهة، سجلت جهة الداخلية-وادي الذهب أعلى معدل المشاركة في القوى العاملة (59.2%) وأدنى معدل الاستخدام غير الكامل على المستوى الوطني (8.6%). ومن جهة أخرى، سجلت كل من جهة كلميم-واد نون وجهة الشرق معدلات مشاركة منخفضة (على التوالي 40.8% و36.6%)، ومعدلات البطالة بالمفهوم الضيق مرتفعة (على التوالي 13.8% و12.7%)، ومعدلات الاستخدام غير الكامل تبلغ على التوالي 33.7% و26.2%. وأخيرا، على الرغم من أن جهة الدار البيضاء-سطات وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة سجلتا معدل مشاركة مرتفع (حوالي 46.7%)، إلا أن قدرتهما على استيعاب القوى العاملة تبقى متفاوتة: تمكنت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة في الحفاظ على معدل

المبيان 13

المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والقوى العاملة المحتملة حسب الجهات (%)

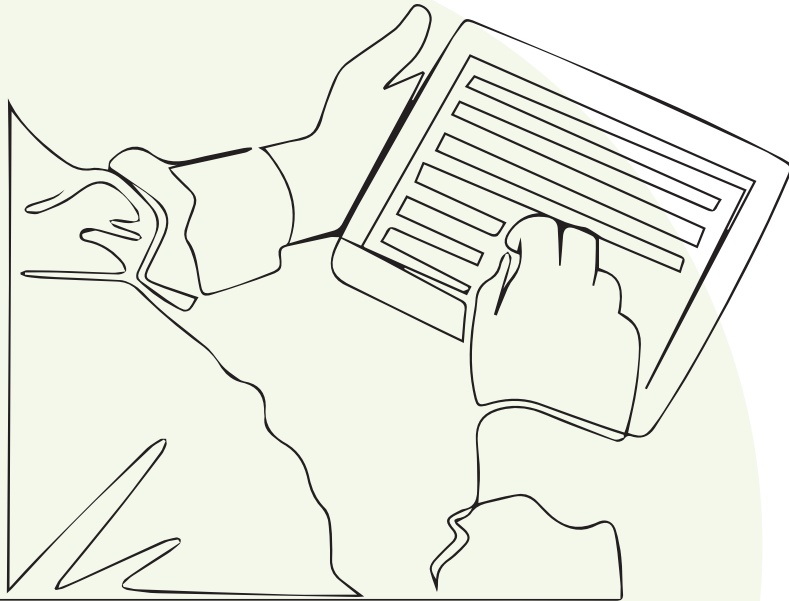


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بحث القوى العاملة، الفصل الثاني 2026).

خاتمة

رابعًا، اعتماد مقارنة مجالية تجمع بين مستويين متكاملين من التدخل: يتمثل الأول في الاستجابة للاحتياجات من حيث الحجم، والتمركز في الأقطاب الاقتصادية الكبرى، مثل جهة الدار البيضاء-سطات؛ بينما يهم الثاني بلورة حلول هيكلية وموجهة لفائدة المجالات الترابية التي تسجل أعلى مستويات الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة، مثل جهة كلميم-وادي نون وجهة الشرق.

وسيمكن البحث الجديد حول القوى العاملة بالانتقال تدريجيًا من قراءة تتمحور على عدد محدود من المؤشرات المرجعية إلى لوحة قيادة أكثر تفصيلًا لمختلف الوضعيات والمسارات في سوق الشغل، والتي من المقرر أن تزداد ثراء مع توفر مزيدا من المشاهدات الفصلية الجديدة ومن المعطيات طويلة الأمد، بما يدعم التكيف المستمر لآليات تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل.



يوسع البحث الجديد للقوى العاملة آفاق رصد وتحليل سوق الشغل في المغرب، ويشكل خطوة حاسمة لفهم أعمق لواقعه. ولا تكمن القيمة الأساسية لهذا الجهاز الإحصائي الجديد في مجرد استبدال مؤشر بآخر، بل في إتاحة إمكانية الربط بين أبعاد متعددة ومتكاملة لسوق الشغل من أجل توفير معلومات أكثر دقة لتوجيه القرار العمومي.

واستنادًا إلى نتائج الفصل الثاني من سنة 2026، فإن توجيه السياسات العمومية يقتضي الاستجابة لأربعة متطلبات شاملة.

أولًا، تغيير زاوية النظر إلى مواطن الهاشاشة المرتبطة بالشغل مقابل دخل: إذ لا تعكس البطالة بالمفهوم الضيق سوى الجزء الأكثر وضوحًا والفوري من الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها من الشغل، في حين يكشف المعدل المركب للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة عن ضغط شامل، يعززه الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل والقوى العاملة المحتملة.

ثانيًا، إلقاء نظرة جديدة على مشاركة النساء في القوى العاملة، مع مراعاة مختلف الأنشطة المساهمة في خدمة المجتمع. ويستدعي تحليل أسباب عدم المشاركة في القوى العاملة، على وجه الخصوص، فهما أفضل وتقديرًا أكبر للعمل بدون أجر في مجال الرعاية وتولي المسؤوليات الأسرية، بالنظر إلى إسهامه الاجتماعي والاقتصادي الأساسي في رفاهية الأسر.

ثالثًا، بلورة حلول دقيقة لفائدة الشباب وحاملي الشهادات، بما يضمن مسارات أكثر أمانًا واستقرارًا لأول إدماج في سوق الشغل. فهذه الفئات تواجه تراكمًا لعوامل الهاشاشة ولمدة انتظار طويلة، مما يستدعي تعزيز مواكبتها خلال مرحلة الانتقال من منظومة التعليم إلى أول شغل مقابل دخل.

ملحق

• أهم التغييرات المنهجية والمفاهيمية التي عرفها بحث القوى العاملة 2026

ترتكز أهم التغييرات المنهجية والمفاهيمية التي اعتمدها جهاز رصد سوق الشغل الجديد على ثلاثة محاور:

المحور 1

• التحديث المفاهيمي

تتم التطورات الرئيسية التي اعتمدها الإطار المفاهيمي الجديد ثلاثة محاور رئيسية:

• **إدراج الشغل مقابل دخل :** يقتصر الشغل مقابل دخل بالبحث حول القوى العاملة لسنة 2026 على العمل المُنَجَز مقابل أجر أو بهدف تحقيق ربح. فعلى سبيل المثال، فإن الأشخاص الذين يزاولون أنشطة موجهة أساساً للاستهلاك الذاتي داخل وحدات غير موجهة للسوق، يُصنّفون ضمن الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي، ولا يتم إدراجهم ضمن الشغل مقابل دخل.

• **اعتماد قياس البطالة بالمفهوم الضيق :** أصبح معدل البطالة الضيق يحل الآن محل معدل البطالة، الذي كان يعتمد بالبحث الوطني حول التشغيل. وباعتباره معياراً أكثر تقييداً، فإنه لا يدخل ضمن العاطلين سوى الأشخاص الذين لا يتوفرون على شغل مقابل دخل، ومستعدين للعمل، والذين يقومون بالبحث الفعلي عن شغل مقابل دخل. وبذلك يستثنى الأشخاص الذين لا يبحثون فعلياً عن شغل مقابل دخل وكذا الأشخاص الذين يقومون ببحث فعلي ولكنهم غير مستعدين حالياً للعمل.

• **توسيع قياس الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة :** لقد تم استبدال المقاربة القائمة على مؤشر البطالة الوحيد بنظام متعدد الأبعاد يعتمد على أربعة مؤشرات. وتتيح هذه المقاربة فهماً أكثر دقة لمختلف أشكال الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة من خلال هذه المؤشرات: (1) معدل البطالة بالمفهوم الضيق؛ (2) المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والشغل الناقص المرتبط بمدة العمل؛ (3) المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والقوى العاملة المحتملة؛ و(4) المعدل

المحور 2

• المراجعة المنهجية

تم زيادة حجم العينة السنوية من 90,000 إلى 135,000 أسرة، مما يسمح بتحسين دقة المؤشرات بشكل ملحوظ، خاصة على المستويين الجهوي والإقليمي.

علاوة على ذلك، تم تعيين قاعدة المعاينة انطلاقاً من آخر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. كما تم اعتماد مخطط تناوب جديد فصلي وسنوي لأسر العينة، مما يسمح بتتبع طولي جزئي للأسر، وتحليل الديناميات الفصلية والسنوية لمؤشرات سوق الشغل.

المحور 3

• إثراء المواضيع

تم إغناء المجال الموضوعاتي الذي يتطرق له الجهاز الجديد. فقد تم دمج مواضيع جديدة وتعزيز مواضيع أخرى، لاسيما تحديات الولوج إلى سوق الشغل ونظامية الشغل مقابل دخل ومختلف أشكال الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة والتكوين مدى الحياة.

ويجدر التذكير بأنه لا يمكن القيام بمقارنة مباشرة بين نتائج البحث حول القوى العاملة لسنة 2026 (EMO2026) ونتائج البحث الوطني حول التشغيل التي تم نشرها سابقاً، وذلك بسبب وجود اختلافات منهجية ومفاهيمية.

• تعاريف المفاهيم

• القوى العاملة

تضم القوى العاملة الأشخاص البالغين من السن 15 سنة فما فوق المشتغلين مقابل دخل والأشخاص العاطلين بالمفهوم الضيق.

• معدل المشاركة في القوى العاملة

هو نسبة القوى العاملة ضمن الساكنة في سن العمل.
معدل المشاركة في القوى العاملة = (القوى العاملة ÷ الساكنة في سن العمل)

• الشغل مقابل دخل

المشتغلون مقابل دخل هم مجموع الأشخاص الذين اشتغلوا ساعة واحدة على الأقل لإنتاج سلع أو خدمات مقابل أجر أو ربح (فردى أو عائلي) خلال الأسبوع السابق لإجراء البحث، وكذا الأشخاص الذين يتوفرون على شغل مقابل دخل لكنهم كانوا متغييبين عنه بشكل مؤقت لسبب ما، كمرض أو عطلة سنوية أو إجازة الأمومة أو نزاع شغل أو تكوين أو تقلبات مناخية، أو ما شابه ذلك.

• معدل الشغل مقابل دخل

هو نسبة المشتغلين مقابل دخل ضمن الساكنة في سن العمل.
معدل الشغل مقابل دخل = (المشتغلون مقابل دخل ÷ الساكنة في سن العمل)

• الشغل الناقص المرتبط بمدة العمل

يشمل مجموع الأشخاص المشتغلين مقابل دخل والبالغين من السن 15 سنة فما فوق، الذين يبحثون عن القيام بعدد أكبر من ساعات العمل، ومستعدين لذلك، والذين اشتغلوا خلال أسبوع المرجع أقل من 48 ساعة.

• البطالة بالمفهوم الضيق

العاطلون بالمفهوم الضيق هم الأشخاص البالغون من السن 15 فما فوق الذين تتوفر فيهم في آن واحد الشروط الثلاثة التالية:

1. أن يكونوا بدون شغل مقابل دخل خلال الأسبوع السابق لإجراء البحث معهم.

2. أن يكونوا، خلال الأسابيع الأربعة السابقة لإجراء البحث، قد بحثوا عن شغل مقابل أجر أو قاموا بخطوات لإنشاء مشروع.

3. أن يكونوا مستعدين لقبول شغل مقابل دخل خلال الأسبوعين المواليين لإجراء البحث، أو كان بإمكانهم قبول شغل مقابل دخل لو أُتيحت لهم الفرصة خلال الأسبوع السابق لإجراء البحث.

• الأشخاص خارج القوى العاملة

الأشخاص خارج القوى العاملة هم الأشخاص الذين ليسوا مشتغلين مقابل دخل ولا في حالة بطالة بالمفهوم الضيق، ويصنفون إلى مجموعتين فرعيتين: الأشخاص المنتمون إلى القوى العاملة المحتملة، والأشخاص خارج القوى العاملة وخارج القوى العاملة المحتملة.

• القوى العاملة المحتملة

القوى العاملة المحتملة هي فئة ضمن الأشخاص خارج القوى العاملة الذين يستوفون أحد الشرطين 2 أو 3 من شروط البطالة بالمفهوم الضيق. ويتعلق الأمر بـ:

• الأشخاص الذين بحثوا عن شغل مؤدى عنه أو قاموا بخطوات لإنشاء مشروع خلال الأسابيع الأربعة السابقة لإجراء البحث، لكنهم غير مستعدين لقبول شغل مقابل دخل خلال الأسبوعين المواليين لإجراء البحث، ولم يكن بإمكانهم قبول شغل مقابل دخل لو أُتيحت لهم الفرصة خلال الأسبوع السابق لإجراء البحث.

• الأشخاص الذين لم يبحثوا عن شغل مؤدى عنه ولم يقوموا بأي خطوات لإنشاء مشروع خلال الأسابيع الأربعة السابقة لإجراء البحث، لكنهم مستعدين لقبول شغل مقابل دخل خلال الأسبوعين المواليين لإجراء البحث، أو كان بإمكانهم قبول شغل مقابل دخل لو أُتيحت لهم الفرصة خلال الأسبوع السابق لإجراء البحث.

• القوى العاملة الموسعة

القوى العاملة الموسعة هي مجموع القوى العاملة والقوى العاملة المحتملة: (القوى العاملة + القوى العاملة المحتملة)

- **مؤشرات الاستخدام غير الكامل للقوى العاملة**

• **معدل البطالة بالمفهوم الضيق :** (الأشخاص في حالة بطالة بالمفهوم الضيق ÷ القوى العاملة)

• **المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والشغل الناقص المرتبط بمدة العمل :** (الأشخاص في حالة بطالة بالمفهوم الضيق + الأشخاص في حالة شغل ناقص مرتبط بمدة العمل) ÷ القوى العاملة

• **المعدل المركب للبطالة بالمفهوم الضيق والقوى العمل المحتملة :** (الأشخاص في حالة بطالة بالمفهوم الضيق + القوى العاملة المحتملة) ÷ القوى العاملة الموسعة

• **المعدل المركب للاستخدام غير الكامل للقوى العاملة :** (الأشخاص في حالة بطالة بالمفهوم الضيق + الأشخاص في حالة شغل ناقص مرتبط بمدة العمل + القوى العاملة المحتملة) ÷ القوى العاملة الموسعة

- **الشهادات**

• **الشهادات الأساسية:** شهادات الابتدائي وشهادات الثانوي الإعدادي وشهادات الاستثناس المهني وشهادات التخصص المهني.

• **الشهادات المتوسطة:** شهادات البكالوريا وشهادات التأهيل المهني ودبلومات التقني والإطار المتوسط.

• **الشهادات العليا:** دبلومات التقني المتخصص ودبلومات التعليم العالي (دبلومات التقني العالي والأقسام التحضيرية للمدارس العليا والكليات والمدارس العليا والمعاهد العليا).

المملكة المغربية



المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵎⵓⵔⵜ | ⵙⴰⵎⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⵔⴰⵎⴰⵙⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN